ولا عيادة المريض اذ ليس من جنسها واجب وايجاب العبد معتبر
بايجاب الله تعالى اذ له الاتباع لا الابتداع وهذا في ظاهر الرواية
وفي رواية عن ابي حنيفة قال ان نذر ان يعود مريضا اليوم صح نذره
وان نذر ان يعود فلانا لا يلزمه شيء لان عيادة المريض قربة قال
عليه السلام عايد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع وعيادة فلان
بعينه لا يكون معنى القربة فيه مقصودا للناذر بل مراعاة حق فلا
فلا يصح النذر لعدم النية بالنذر وفي ظاهر الرواية عيادة المريض وتشييع
الجنازة وان كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض
والميت والناذر انما يلتزم بنذره ما يكون مشروعا حتما لله تعالى
مقصودا ولا يصح نذر الواجبات لان ايجاب الواجب محال بنذره ما
لما بيناه ويصح النذر بالعتق يعني الاعتاق لافتراض التحرير في الكفارات
فضاء والاعتكاف لان من جنسه واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة فاصل
المكث بهذه الصفة له نظير في الشرع والاعتكاف انتظار الصلاة فهو
كالجلوس في الصلاة فلذا صح نذره والحاصل ما شيا لان من قرب من مكة يلزمه
ماشيا فالمشي بصفته مخصوصة له نظير في الشرع ويصح نذر العبد والمراة
الاعتكاف والسيد والزوج المنع فيقضيانه بعد العتق والابانة والاذن
ليس للمولى منع المكاتب ولذا يصح نذر الصلاة عند المخرومة والصوم
والتصدق بطعام والذبح لظهور جنسها شرعا مثل الاضحية فان نذر
مكلف نذرا بشيء مما يصح نذره وكان مطلقا غير مقيد بوجود شيء كقوله
لله علي او لله علي ان اصلي ركعتين او مقيدا بشرط يريد كونه كقوله
ان رزقني الله غلاما فعلي اطعام عشرة مساكين ووجد الشرط لزمه الوفاء
لما رويناه ولانه اذا علق النذر بما لا يريد كونه كقوله ان كلمت زيدا
فلله علي عتق رقبة ثم كلمه فانه يخير بين الوفاء بما نذره من العتق وبين

كفارة

كفارة يمين على الصحيح وهو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر
كفارة اليمين وحمل على ما ذكرناه ويصح نذر صوم يومي العيد وايام
التشريق لان النهي عن صومها يتحقق تصور الصوم منها ضرورة والنهي لغيره
لا ينافي المشروعية فصح نذره في المختار وفي رواية لا يصح للان نذره بمعصية
قلنا المعصية لمعنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يمنع الصحة من حيث
ذاته ولذلك يجب قضاؤها امتثالا للامر ليلا يصير صومهم مانعا عن
ضيافة الكريم ويجب قضاؤها لصحة النذر باعتبار الاصل وان صامها
اجزاه الصيام عن النذر مع الحرمة لحاصلة بالاعراض عن ضيافة الله
تعالى ولا يتعين الزمان وتعيين المكان وتعيين الدرهم وتعيين
الفقير لان النذر ايجاب الفعل في الذمة من حيث هو قربة لا باعتبار وقوعه
في زمان ومكان وفقير وتعيينه للتقدير به او التاجيل اليه فيجزيه صوم
شهر رجب عن نذره صوم شعبان لوجود السبب وهو النذر والقربة
لغير النفس لا يوقف عن شهر بعينه وفي تعجيله نفع له بتحصيل ثواب
قد يفوت بموته او طرو مانع قبل مجيء الوقت واذا كان ما نافيه قصد
التخفيف حتى لو مات قبل مجيء ذلك الوقت لا يلزمه شيء فاعطيناه
مقصوده ويجزيه صلاة ركعتين فاكثر اذا صلى المنذور بمصر مثلا وقد كان
نذر اداءها اي صلاة تامة بمكة او المسجد النبوي او الاقصى لان الصحة
باعتبار القربة لا المكان لان الصلاة تعظيم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا
المعنى الاكثر كلما سواه وان تفاوت الفضل ويجزيه التصدق بدرهم
لمعينه له عن درهم عينه له اي التصدق المنذور ويجزيه الصرف
لزيد الفقير بنذره اي مع نذره الصرف لعمرو لان معنى عباده
الصلاة سد خلة المحتاج او اخراج ما يجري به الشح عن ملكه
ابتغاء وجه الله وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)